

«تطوير وزارة الخارجية وليس تطهيرها»

كمال حسن على

حامد دنيا



موضوع الخلاف

التطوير

الذين يتهامون أو يدعون أن هناك انحيازا لإجراء تطهير كبير بين العاملين في وزارة الخارجية . مغرضون حاقدون واهمون . والذين يقولون بأننا سوف نعود إلى سياسة الانكماش أو الانغلاق على أنفسنا ، كما كنا أيام مراكز القوى في الستينات . خيالون كذابون . والحقيقة المؤكدة أن دراسات جادة قد أجريت على مدى أسبوعين ، وقدم تقرير عنها يوم السبت الماضي - ٧ يونيو - إلى الفريق أول كمال حسن على ، حول كيفية ترشيده الإنفاق في الخارجية ، بحيث تصبح سياسته الخارجية متفكة مع متطلبات مرحلة السلام ، ومتماشية مع المتغيرات العالمية . وقد وضع هذا التقرير تحت نظر السيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ، ليناقشه مع وزير الخارجية والوزراء الذين تتصل وزاراتهم بالخارجية .

الرجل

المناسب

في المكان

المناسب

المصرية الاسرائيلية . وفي فبراير ١٩٨٠ عين رئيسا لفرد المفاوضات بشأن تطبيع العلاقات مع الجانب الاسرائيلي . وطوال كل مراحل هذه المفاوضات المضنية ألبت نجاحا متقطع النظر . وفيها كاملا للديبلوماسية العالمية . كما ألبت في نفس الوقت قدرة على العمل والمثابرة . فلم تزل عليه هذه اللهام السياسية الكبيرة ، في مباشرة مهام عمله الاصل وزيارا للدفاع . بل لقد التفت فرصة وجوده في أمريكا أثناء المفاوضات وحقق نجاحا كبيرا في مفاوضات ، تسليح القوات العسكرية المصرية . إذ استطاع أن يفتح على قائمة محددة من الأسلحة لتزويد قواتنا المسلحة بأحدث ما في الترسانة العسكرية الأمريكية من أسلحة وعتاد حربي .

وكان أن التفت بالفريق أول كمال حسن على . ثلاث مرات خلال أسبوع ، حيث دار بينا حديث طويل . على مدى ٨ ساعات ، حاولت أن أستشف فيها ما يدور في نفسه من أفكار وآراء حول سياسته الجديدة . وكنت سعيدا وأنا أستمع للإجابة الصريحة والمحددة عن كل سؤال . من هذا الرجل الذي كان يتكلم بهدوء ومن موضع الثقة والاعتزاز بنفسه والإيمان بأنه وجه لوطه . وفيه الكمال لأسرار وحياء الديبلوماسية .

وكان هذا الحديث :

قلت : في أول اجتماع موسع يجلس الوزراء الذي

والمقصود من الدراسة إعادة تنظيم الوزارة تنظيمًا محدودا ، يؤدي إلى الارتقاء بديناميكية العمل داخل الوزارة ، ويهدف في نفس الوقت إلى ضمان بحث حالة كل سفارة لنا في الخارج على حدة . وذلك لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب . وتنفيذ هذه الحقيقة لن يؤدي بالنتيجة إلى إحالة سفير أو أي موظف في السلكين الدبلوماسي والاقتصادي إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية . ولكن قد ينقل إلى وظيفة أخرى يصلح لها ويتناسب أو يتفاعل معها . بحيث يصبح مواظا منتجا وإيجابيا فيها .

ولذلك كان لابد أن أعرف على وجهات نظر وأفكار الفريق أول كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، حول كيفية تحقيق ذلك . ولا عجب فالرجل ليس غريبا على الديبلوماسية . وخلال فترة عمله وزيرا للدفاع ، ابتداء من يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٨ . مارس السياسة على أوسع نطاق . فقد استندت إليه مهام رئاسة الوفد المصري للمفاوضات المصرية الاسرائيلية في بلير هاوس بواشنطن . واستمر رئيسا للوفد إلى أن وقعت المعاهدة المصرية الاسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

ثم عمل عضوا بوفد مفاوضات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين ، ورئيسا للجنة المشتركة لتطبيق المعاهدة

عقد برئاسة الرئيس أنور السادات بقصر عابدين ، وحضره السيد حسني مبارك نائب الرئيس ، وإحافظون بعد أن حللوا التحين . والذي حدد فيه الرئيس السادات مهام الوزراء وإحافظين ، وسياسة الوزارة الجديدة في تحقيق بناء الرخاء للمواطنين وتدعيم اللامركزية والحكم ائلي في المرحلة القادمة . طلب الرئيس إليكم العمل على ترشيده الإنفاق في الخارجية . بكل السبل بما في ذلك الإقلال من حجم بعض السفارات في الخارج . أو ضم بعضها إلى بعض . وبصراحة لقد فهم بعض الناس أن هذه الإشارة تعني إغلاق عدد من سفاراتنا في الخارج . أو بمعنى أدق العودة بسياسة إلى الانكماش . كما كنا في أيام مراكز القوى . وخاصة في عهد علي صبري . فهل يعقل ذلك ونحن في عهد السلام أو عهد الانفتاح . والمفروض أنه يجب أن نفتح على كل بلاد الدنيا ؟

قال وزير الخارجية :

الحقيقة أن السيد الرئيس تكلم في الاجتماع في نقطتين . الأولى : مهمة وزارة الخارجية وهذه أوضح فيها سياسة مصر بالنسبة للمفاوضات الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين . وعندما تستأنف المفاوضات . يجب أن يكون ذلك بدون شروط مسبقة . وأن موقفنا من هذه القضية ثابت ومعروف للعالم أجمع . لاستمرات . القدس العربية تهم ٨٠٠ مليون مسلم . الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين . هذه هي الخطوط العريضة الثابتة . وأولخط السياسي لمصر في مفاوضات الحكم الذاتي الكامل التي يحرص السيد الرئيس على تأكيدها في كل مناسبة .

أما النقطة الثانية التي تحدث عنها السيد الرئيس في الاجتماع الموسع يجلس الوزراء ، وهي الخاصة بمهمة وزارة الخارجية . فالذي أعلمه أن سيادة الرئيس بقصد في هذا الشأن معين .

الأول . هو ترشيده الإنفاق في وزارة الخارجية . وهذا المطلوب . المفروض أن يكون موجودا وقائما في كافة الوزارات . بل في كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة . المقصود أن يكون في كل جهة نوع من الحدية والاضباط . وهذا المعنى هو بالقطع ما يقصده السيد الرئيس . مزيد من الحدية والاضباط في القيام بمهام وزارة الخارجية . سواء كان ذلك بالنسبة للوزارات الدخلى أى في ديوان الوزارة . هنا في مصر . أو بالنسبة لسفاراتنا في الخارج . ومهام السفراء فيها .

قلت : ما المقصود بالضبط بترشيده الإنفاق ؟ هل بإغلاق بعض السفارات ؟

قال الفريق أول كمال حسن على :

لا إغلاق . ولكن يمكن أن يقال إعادة النظر في توزيع سفاراتنا في الخارج . ولماذا فقد قريتنا تشكيل لجنة في ثلاثة وكلاء وزارة . لثلاثين ، من هذه المهمة في موعد أقصاه يوم الخميس ٥ يونيو الحالي . وقد انتهت اللجنة فعلا من مهمتها . وقدمت تقريرا في يوم السبت ٧ يونيو . وقد بينت من النظرة الأولى لرجل الشارع ، أو لغيرهم المواطن العادي خطأ . أن هذه المدة قصيرة . ولكنها



كل خطوة بخطوة، لصالح مصر وبناء الرخاء، والديمقراطية منذ ثورة التصحيح في مايو ١٩٧١

وزير الخارجية :

إن الذي يقصده الرئيس السادات بالنسبة للخارجية هو... وضع الرجل المناسب في المكان المناسب... والقضاء على الروتين في الخارجية... والارتفاع بدبلوماسية العمل داخل الوزارة، وتوزيع المسؤولية للمشاركة في الفكر والقرار... وهذا المعنى المحدد نقلنا إلى نقطة أخرى حول ما تقدمه سفاراتنا في الخارج من خدمات.

قلت : كم عدد سفاراتنا في الخارج ؟

وزير الخارجية :

حوالي ١٠٩ سفارات... والسفارات لها مهام كثيرة جدا... مهام سياسية... وهذه تتطلب من السفراء ومعاونتهم في الخارج الاتصالات المكثفة لدى مستوى الدولة الممثلين فيها... وذلك لتوضيح وجهة نظر مصر في كافة المشاكل والقضايا... وكذلك لابد أن تكون سفاراتنا في الخارج خادمة أيضا لأهداف مصر في التعاون الاقتصادي والتفاني والشباب «الطلائع» والعلماني والطبي مع تلك الدول... وعلى هذا الأساس فالمطلوب في المرحلة القادمة ألا يكون هناك أي تراخ أو إهمال في أداء الواجبات المطلوبة من سفاراتنا في الخارج... إن أي تكاسل أو سلبية في هذا الصدد سوف يعود بالضرر على مصر... ولذلك فستضع سياستنا الجديدة على أساس أن أي تراخ أو إهمال أو سلبية من أي مكتب أو من أي شخص سيعد النظر في أمره فوراً... إن ما يهنا هو مصر... وسمعة مصر واسم مصر فقط... لا يهم الأشخاص أبداً... ولكن مصر هي الأساس... الأشخاص زائلون ومصر هي الباقية... وسمعة مصر التي ارفعتم إلى أعلى قدر منذ مبادرة الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٧... لابد من المحافظة على كل هذه المكاسب... ولذلك فهو يكون التقدير والخفاء والاحسان والثواب على أساس العمل

وهكذا بالنسبة لباقي المكاتب الفنية... الطبي والقوى العاملة والإعلامي والتجاري... الخ

مثل آخر : دولة أجنبية لها ثقافتها وأثرها وتأثيرها السياسي في المنطقة المحيطة بها... وحجم التعامل بينها وبيننا فمثلاً... فهل يجوز لنا أن نسحب منها التمثيل الدبلوماسي لنا... أو نقل من مستواه... أو بمعنى آخر نلغي سفارتنا فيها ؟... ألا تصبح في هذا الإجراء مخاطرة سياسية غير محسوبة يكون لها أثرها السيئ علينا في المستقبل ؟... إذن فلابد من أن نكون لكل حالة دراسة دقيقة ومحددة وموضوعية عند إعادة النظر في توزيع سفاراتنا في الخارج... وذلك لترشيح الإنفاق... يجب أن يكون التقييم دقيقاً واضحاً ومحدداً لكافة النواحي المتعلقة بكل دولة لنا تمثيل دبلوماسي معها... كما سبق أن أوضحت... حتى بالنسبة للدولة التي لا يوجد لنا فيها إلا عدد ضئيل من المصريين... وهي في نفس الوقت دولة صغيرة... فقد تكون هذه الدولة لها صوت عالٍ ومسود في الأمم المتحدة... الأمر الذي قد يؤدي إلى موازنتنا وصلابة موقفنا إذا وقفت بجانبنا في قضاياها.

وتساءل الفريق أول كمال حسن على وزير الخارجية : مع الأسف الشديد... فإن بعض الناس... أو بعض شلل الرغي... ودعاة الخس... اعتقدوا وهما وخطأ أن ما نادى وطالب به السيد الرئيس في الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء لترشيح الإنفاق في الخارج... يدعو إلى حملة تطهير في وزارة الخارجية.

قلت : كلمة تطهير بمعناها الحرفي... لا أعتمد... ولكن نريد تحديداً أكثر وأكثر.

وزير الخارجية :

فعلاً... كلمة تطهير والدعوة لها... لم يقصدها الرئيس السادات ولم يهنا... ولم تكن أبداً وسيلة للإصلاح... إنه إذا أراد أن يقوم أعرجاً أو يقيم إصلاحاً فيكون دائماً عن طريق القانون وسيادة القانون.

قلت : هذا صحيح... ويسير عليه الرئيس في

حدد الرئيس السادات في الكيبيت في مبادرته التاريخية في نوفمبر ١٩٧٧... الخط السياسي لمصر في قضية السلام والقضية الفلسطينية.

قانون السلكين السياسي والاقتصادي في أغسطس

كافية... لأنه توجد فعلاً دراسات ماثلة وجاهزة في هذا الصدد.

قلت : هل وضعت للجنة معايير أو مبادئ تسير عليها ؟

وزير الخارجية :

طبعاً... ولا أدعي سراً إذا قلت إنه يمكننا في هذا الصدد ٣٨ اعتباراً وسياسياً... وأهم هذه المعايير وعلى رأسها : (١) حجم التعامل مع كل دولة لنا سفارة فيها... حجم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر وبين كل دولة أجنبية.

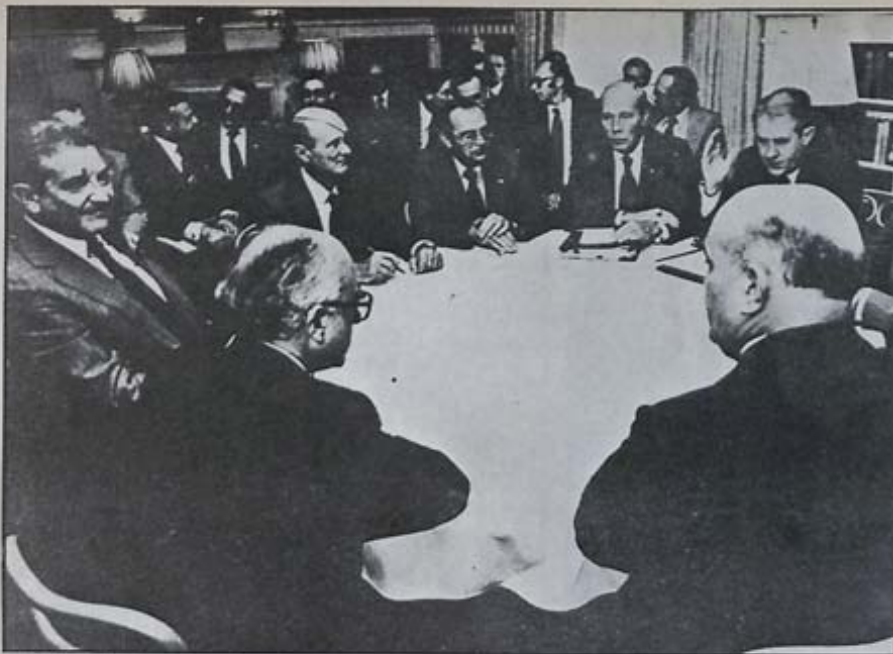
(٢) موقف كل دولة منا ومن قضاياها الرئيسية... ومدى تأثير هذه الدولة على الدول المحيطة بها... وهل يتغير موقفها منا إذا اتخذنا إجراء نقل سفارتنا منها أو ضمننا سفارتنا فيها إلى سفارة أخرى لنا في الخارج... (٣) حجم الجالية المصرية في كل بلد أجنبي... وأيضاً الفريق أول كمال حسن على... قائلًا :

إن ترشيح الإنفاق في الخارجية معناه أن تكون النسبة متفقة بين التواجد المصري في أية دولة وحجم التعامل معها... فعلى قدر الحاجة التي يتطلبها التواجد المصري في دولة ما... يجب أن يكون الحجم المناسب لسفارتنا فيها... وبعبارة أدق إن حجم سفارتنا المصرية في كل دولة يجب أن يحدد على أساس تكلفة الأداء... Performance cost... بالنسبة لنا في هذه الدولة من جميع النواحي والاعتبارات.

قلت : نريد تفسيراً أوضح ؟

وزير الخارجية :

هذه النواحي تتحكم فيها مسائل كثيرة جداً... مثلاً : يجوز أن تكون العلاقات الثقافية بيننا وبين دولة ما كبيرة جداً... ولكن حجم العلاقات السياسية مع هذه الدولة لا يكون بنفس القدر... هنا في هذه الحالة المفروض أن يكون لنا قنصل للمكتب الثقافي... وهو من المكاتب الفنية... يتناسب مع حجم العمل الثقافي



والعمل وحده . فلا وقت للهو أو للكلل أو للسلية
أرعدم المبالاة . ولذلك فالمكسب - أي كان نوعه -
الذي يتراعى المشوغل عنه . يمكن أن ينقل صاحبه
فورا . إذا كان لا يد من بقاء هذا المكسب لأهمية رسالته
ودوره في تلك الدولة . المطلوب أولا وثانيا وثالثا .
الجدية في العمل والانضباط والسلوك . وحسن السمعة
والدراية بكل شيء عن مصر وما يدور فيها . والإلمام
بمجريات الأمور في البلد الذي يعمل فيه . والقُدرة
الحسنة . كل هذه الصفات يجب أن تكون مقومات
العاملين في السلك الدبلوماسي والفصل . من أكبر
موظفي . ابتداء من السفير حتى السكرتير الثاني
والملاحق .

ولكني يتأكد ذلك تماما . فقد قرنا إعادة النظر في كل
سفاراتنا في الخارج . وعلى أساس ما أوضحت . بحيث
يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب . ولقد أصدرنا
لهذا التعليلات اللازمة . وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس
السادات .

□ قلت : وكيف السبيل لتحقيق ذلك ؟ هل سيتغير
القانون . أم قصد قانون الخارجية نفسه . قانون
السلك الدبلوماسي والفصل ؟
وزير الخارجية :

نعم . وهناك لجنة ثانية مشكلة لهذا الغرض . لإعادة
النظر في القانون الحالي للخارجية نفسه . المطلوب أن
يتم تعديل الجدي للقانون متشبا مع المرحلة الجديدة .
مع عهد السلام . مع سعة مصر في العالم . وأن يضمن
باختصار وضع الرجل المناسب في المكان المناسب . أي أن
يكافئ الشخص المجد الممتاز في عمله وخلفه وسلوكه
وسمته وأدائه . أن يقدر الشخص الدبلوماسي الذي يقوم
بمسيرته . وهي مسؤولية قومية وطنية . على خير وجه
وأحسن أداء . أن يعطى القانون الجديد هؤلاء الناس
ذوي الشخصيات الممتازة والقُدرة والقدرة على الاقتاع .
دفعاً جديدة إلى الإلمام .

□ قلت : هل سيطبق القانون الجديد على العاملين
في حقل الخارجية في الداخل ؟ في الديوان العام ؟
وفي الخارج ؟ وفي السفارات ؟ وهل سيؤدي
ذلك بصراحة إلى تعرض بعض الناس للإحالة
للمعاش مثلاً ؟
وزير الخارجية :

لا . كما سبق أن قلت . القانون لا يهدف إلى
التطهير . إنما يحقق الإصلاح الشهود والدفع المروية
وترشيد الإنفاق الواجب في الخارجية . قد يؤدي إلى
نقل موظف من وظيفته إلى وظيفة أخرى يصلح لها . أي
نقله من الوظيفة الحالية التي لم يتأهل لها . ولا يناسبها
ولا تناسبها أو تناسب معها . إلى وظيفة جديدة يصلح لها
ويكون مناسباً لها تماماً . وسوف يطبق القانون على كل
العاملين . أي في الداخل (في الديوان العام) وفي
الخارج (في السفارات) . ومقتضى تطبيق القانون
الجديد عندما تنتهي من إعداداته وتكون جاهزين لعرضه
على مجلس الوزراء بعد شهرين أو أكثر بقليل . أي في
شهر أغسطس القادم . تمهيداً بعد ذلك لعرضه على
مجلس الشعب . مقتضاه أن يدخل تغييرات جديدة على
ضوء التطورات الأخيرة التي حدثت في علاقاتنا بالدول
كلها . وعلى ضوء التغيرات العالمية . سوف يدخل
تغييرات جديدة بالنسبة لبعض السفارات دون الأخرى .
وهكذا . سوف يعطى لبعض الجهات ثقل أكثر مما
كانت عليه . وسوف تبقى بعض الجهات على ما هي

كان حسن على يرأس الوفد
المصري في مباحثات
بيرجاس بواشنطن وفي
الصورة أعضاء الحائزين
لأمريكي والإسرائيلي

عليه . وسوف تقلل الثقل والأعباء على بعض السفارات
في عدة جهات أخرى . وفي النهاية سوف يحقق القانون
الجديد إن شاء الله . إعادة تنظيم وزارة الخارجية تنظيمًا
دقيقاً محدوداً . ليتمشى مع أهدافنا في عهد السلام .
وسوف يدعم السلك القفصل أيضاً الذي يتعامل مع
المصريين في الخارج أو الأجانب الذين يزورون مصر .
باعتباره الوجهة الحقيقية لمصر . لتسهيل جميع أعمال
المصريين خارج بلدهم .

□ قلت : منذ متى صدر القانون المعمول به حالياً في
وزارة الخارجية ؟
وزير الخارجية :

لا أتذكر التاريخ بالضبط . ولكنه قائم منذ فترة
طويلة .
□ قلت : يعني القانون الجديد سوف يخلص وزارة
الخارجية من الروتين والقيود التي توجد في بعض
جهاتنا سواء في الداخل أو الخارج ؟

وزير الخارجية :

بكل تأكيد . هدفنا من صدور القانون الجديد . إن
شاء الله . القضاء على الروتين نهائياً . لتحقيق انطلاقة
كبيرة في وزارة الخارجية وجهاتها المختلفة .
□ قلت : لنسمح في أن أكون صريحاً . يقولون إن
التغييرات مثلاً في الخارجية تنصب أساساً على
الأقدمية المطلقة . شأنها في ذلك شأن القوات
المسلحة ؟

وزير الخارجية :

هذا غير صحيح . حتى في القوات المسلحة . فإعزى
غضائرت كثيرة . وفي نشرات التزيات والتعيينات نجد أن
هناك ضباطاً يحالون إلى المعاش ابتداء من رتبة مقدم
أو عقيد . الخ . الرتب والدرجات الكبيرة تعتمد
بالدرجة الأولى على الكفاءة والقدرة والشخصية . وغير
صحيح أن التزيات في وزارة الخارجية تتم على أساس
الأقدمية المطلقة . الدليل على ذلك أن التزيات ابتداء من
درجة مستشار تتم بالاختيار . شأنها في ذلك شأن

الولايات الأخرى . المناصب الكبرى تكون بالاختيار
دائماً . وبالطبع لا يمكن أن ينال الترقى أي شخص غير
كفء . وهذا موجود في القانون الحالي .
ولكن هناك بعض النقاط والنواحي الأخرى التي يجب
تعديلها في القانون . مثل الامتيازات التي تعطى لبعض
ولا تعطى للآخرين . بينما يكونون أحق من حيث
الشخصية وكثير من الاعتبارات . وهناك أيضاً اعتبار اللغة
الأجنبية . خاصة لغة الدولة التي يعمل فيها الدبلوماسي
المصري .

□ قلت : بمناسبة اللغة . سمعت من بعض
المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج أن عدداً قليلاً
من زوجات بعض سفرائنا وكبار الدبلوماسيين في
الخارج لا يعرفن أية لغة أجنبية . فهل يمكن
للقانون الجديد أن يتدخل في مثل هذه الحالات
لحماية سمعة بلادنا . فالمفروض أن السفير مثلاً
يعتبر الممثل الأول لمصر في البلد الذي يعمل فيه .
وزوجته تعد كذلك . ويجب أن تكون على قدر
من الثقافة والإلمام على الأقل بلغة البلد الذي
توجد به . إن لم تكن تعرف أكثر من لغة أجنبية
أخرى .

وزير الخارجية :

هذا غير صحيح بالمرة . لأننا نراعى في تعيينات موظفي
الخارجية أن يكونوا مجدين للغة أولغتين أجنبيتين على
الأقل . ولابد أن يكون الدبلوماسي ملماً بإلماماً دقيقاً بلغة
البلد الذي يعمل فيه . ونحن نراعى في حركة التزيات
والتعيينات الحالات الاجتماعية للعاملين في السلك
الدبلوماسي . وأستطيع أن أقول بصديق وثقة وأمانة أنه
لا توجد زوجة واحدة لأي سفير لنا في الخارج لا تعرف لغة
البلد الذي يعمل فيه زوجها . ولقد أتاحت في الظروف
في السنوات الست الماضية أن أترور حوالي ٣٠ دولة
وأعرف بغيرتها . ولقد وجدت زوجاتهم والحمد لله
صورة مشرفة لمصر وللمصريين . سمعة ومعرفة وثقافة
وقدوة .

□ قلت : هذا شيء جميل

وزير الخارجية :

ولكن .. بهذه المناسبة ، فإن هناك شيئا هاما طلبه السيد الرئيس في اجتماعه الموسع .. لقد طالب بضرورة الاهتمام بكل أفراد الجاليات المصرية في أى مكان في العالم مهما كان عددهم وحجمهم .. إن عصر السلام يحتم علينا الاتصال بهم لتزويدهم بكل المعلومات والأخبار الصحيحة عن بلادنا ، بحيث يكونون سفراء غير رسميين لنا في الخارج ، يعاونون دبلوماسيتنا الرسمية في مهمتهم القومية .

من العيب أن نترك المصريين في الخارج بلا اتصال أوزارات .. واخمد الله .. لقد بدأ السيد الرئيس السادات هذه الخطوة بنفسه .. بالاتفاق بأبنائنا في الخارج .. في أمريكا وأوروبا ، وتعرف على مشاكلهم بنفسه .. بل إنه أرسل مرين طائرته الخاصة لتتقل معولينا ذهابا وإيابا من مطار إقامتهم في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى مصر ، للاتصال بالمستولين هنا .. وللتعرف على مشاكلهم على الطبيعة ، ولزيارة ذويهم .. □ قلت : تريد أن يكون الاتصال على مستوى المصريين في كل دول العالم ، وليس في أمريكا أو كندا أو غرب أوروبا وحدها .

وزير الخارجية :

هذا ما نسعى إليه حاليا ، ونفكر فيه بجدية .. وكما منذ ٤ سنوات قد فكرنا في إصدار صحيفة تبث بالمهجريين المصريين ، وبأبنائنا المصريين في الخارج ، ثم نرسلها لهم بصفة دورية ..

□ قلت : هذه فكرة طيبة .. ولكن أنت تعرف صعوبة النقل .. كما أنه في وجود التلفزيون والراديو ووكالات الأنباء العالمية فإن شيئا لا يتأخر .. المهم أن يعرف أبنائنا المصريين في الخارج حقيقة ما يجري هنا في مصر ، ليستطيعوا أن يردوا على الحملات التي يثيرها ويديرها بعض الخافدين والمعلماء ضلانا ..

وزير الخارجية :

ممكن حق .. الجريدة المقصودة .. لن تكن على صورة الصحف المحلية .. لتكن نشرة مثلا .. وهذه يمكن إرسالها في الخفية المصرية للسفارات لتوزعها على المواطنين المصريين ..

□ قلت : ولكن الحقيقة نفسها تأخر أحيانا لفترة قد تصل إلى ثلاثة أو أربعة أسابيع ..

وزير الخارجية :

فعلا .. أحيانا الحقيقة الدبلوماسية تأخر بسبب شركات الطيران ، نتيجة لتغير الخطوط ، ولكن لا اعتقد أن التأخير يزيد على أسبوعين .. المهم في رأيي ليس توزيع النشرة ، ولكن أن يتم توزيعها بالتسليم ، وليس باعتماد .. لأنه ثبت نفسيا أن كل شيء يوزع باعتماد يفقد قيمته ولا يفرزه المرسل إليه ..

□ قلت : على كل حال .. إننا نريد أن نحدد سفاراتنا في الخارج حذو سفاراتنا في أمريكا .. لقد نشرت « أكتوبر » في عددها قبل الأخير ، خبرا تحت عنوان : « أضواء على الأحداث » .. مؤداة أن سفاراتنا في واشنطن ستوزع نشرة أسبوعية على المصريين في أمريكا ، ابتداء من أول يوليو القادم ، في ١٢ صفحة .. تتضمن هذه النشرة أخبارا عن مصر ، وتعليقات على الأحداث الوطنية والقومية والعالمية ..

بناقش حتى مبارك مع الفريق كمال حسن على والوزراء الذين تتصل أعمالهم بالوزارة .. بالوزارة .. موضوع ترشيح الاتفاق قبل عرضه على مجلس الوزراء ..



وزير الخارجية :

هذا خبر صحيح وهام افردت به أكتوبر ، وأنا أتفق أن نحدد كل سفاراتنا ، خاصة سفاراتنا في دول غرب أوروبا - إنجلترا وفرنسا وألمانيا - التي توجد بها جاليات مصرية كبيرة .. حذو السفارة المصرية في واشنطن .. ونحن - وزارة الخارجية - على استعداد لتزويد سفاراتنا بما نطلب ، علاوة على النشرات الدورية التي نرسلها لها في الحفالت الدبلوماسية ..

□ قلت : هل هناك إضافات أخرى ؟

وزير الخارجية :

إن الوزارة سوف تعلن سياساتها الجديدة في ترشيح الاتفاق قريبا إن شاء الله ، بعد أن يحثها السيد حسن مبارك نائب رئيس الجمهورية ، مع السادة الوزراء المعنيين الذين هم صلة بالخارجية ، وهم وزراء الصحة والتعليم والبحث العلمي والقوى العاملة والشئون عن الشباب والاقتصاد والتجارة الخارجية ، وأستطيع أن أقول إن وزارة الخارجية سوف تقوم برسالها على أكمل وجه في عصر السلام ، لينتق دورها مع اسم مصر وصمتها بعد مبادرة السلام واتفاق كامب ديفيد ..

وتركت الفريق أول كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، بعد أن تحدث بإيجاز عن سياستها الخارجية ، في ثلاثة اجتماعات متتالية : الأول : كان في منزل الدكتور عبد المنعم راضي رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس ، حيث كنا مدعوين لتناول طعام العشاء عنده ، مع زملائه من الدكتور كمال حمدي أبو الخير عميد معهد التعاون ، وفضي محمد على وكيل الكلية ، وعلى محروس أسعد أغلبية بها ، والعقيد طيب محمد حمزة أحد رؤساء أقسام الرمد بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي ..



في عهد على صبرى .. في الستينات .. انزلت مصر على نفسها وانعزلت عن العالم ..

والاجتماع الثاني كان بمنزلة محمية الزيتون .. والاجتماع الثالث بمكتبه بديوان الوزارة بميدان التحرير ..

وإذا تكلمنا عن سياسة الفريق أول كمال حسن على نائب رئيس الوزراء في وزارة الخارجية .. فإننا لا يمكن أن ننسى ما فعله خلال الفترة القصيرة - سنتين - التي عاشها وزيرا للدفاع .. فقد استهل عهده وزيرا للدفاع بالبدء في الحطة الحسنية الثانية لإعادة تنظيم القوات المسلحة .. وفي عهده تم الاتفاق مع الجانب الأمريكي على مطالب التسليح ، والتفق على القرض الأول ويبلغ ١,٥ بليون دولار ، والثاني يبلغ بليون دولار لهذا الغرض ..

وفي خلال هاتين السنتين تم تصنيع أصناف حربية جديدة .. مثل مواسير الدبابات الحديدية ، والعربات المدرعة ام ١١٣ ، وبعض قطع غيار الطائرات .. وقد رصد لتحقيق ذلك مبلغ ٢٥٠ مليون دولار من قيمة القرضين ..

وتم أيضا إدخال صناعات جديدة كالألات البصرية والصناعات الإلكترونية .. ومن أهم النواحي العسكرية التي تمت في عهده العناية بالفرد في القوات المسلحة .. فلتقت الأساسات ومراكز التدريب عناية فائقة .. بحيث أصبحت مظهرا مشرفا لكل جندي يلتحق بالقوات المسلحة .. كما وجهت للجندى خدمات طبية جديدة .. فقد صدر في نوفمبر ١٩٧٩ قانون الأكاديمية الطبية العسكرية .. مما أدى إلى إقبال الأطباء على الالتحاق بالقوات المسلحة على ضوء سرعة تأهيلهم في نواحي الطب ..

.. ومن أهم مآثره خلال السنتين أيضا ، ذلك الرقم العظيم الذي أذيع في الاحتفال بيوم نحو الأمية .. فقد تبين أن ٩٦ ألف جندي تم نحو أميتهم في سنة كاملة .. وهذه نتيجة مشرفة جدا ..

وهذا كله علاوة على دور القوات المسلحة في مشروعات الخدمة الوطنية .. من بناء ٤ ستراتات للتطبيقات في القاهرة ، وخط بحوري التقدم ١٠٥٦ مسكنا في العاصمة خلال ٩ شهور .. وبناء ١٢ من الكبارى العلوية في مختلف أنحاء مصر ..

والذي يستحق التقدير أن الفريق أول كمال حسن على رغم مشاكله العسكرية والسياسية معا طوال الفترة الماضية ، قد استطاع أيضا أن يواجه بقدرة واقتدار وفن .. ما تروى على السحاب دول الخليج الثلاث : السعودية ، والإمارات ، وقطر .. من الهينة العربية لتصنيع تضامنا مع من يسمون أنفسهم بدول الرفق .. واستطاع أن يحافظ على أموال مصر ، وأموال وزارة الدفاع المصرية ، قبل الهينة سواء كانت هذه الأموال مودعة في داخل مصر أو في خارجها ..

والذي يستحق التسجيل كذلك أنه بفضل جهود وديبلوماسية الفريق أول كمال حسن على استطاع أن يحقق تعاونا مع الجامعات ليطور مناهج الدراسة في الكلية الحربية .. وأصبح ابتداء من العام الدراسي الماضي يحق لطلاب الكلية الحربية الحصول على بكالوريوس كليات التجارة والهندسة والعلوم .. علاوة على بكالوريوس العلوم العسكرية ..

إن الفريق أول كمال حسن على ، يستحق كل تقدير وثقة .. وأتمنى له التوفيق في مهمته القومية الكبرى .. وأدعو له بالشفاء العاجل من مرض الرماثيد أو الروماتيزم اللعين .. أمين يارب □